

توسع الاحتجاجات ينذر بشيء ساخن في تونس

حكومة المشيشي تقر إجراءات محدودة لامتناس الغضب الشعبي

تواجه السلطات التونسية موجة جديدة من الاحتجاجات غير المسبوقة خاصة أنها استهدفت غلق بعض مواقع الإنتاج، ما يقاسم من متابع الاقتصاد التونسي المنهك أصلا بابتداعيات جائحة كورونا والتدخين، كما يضع السلطات أمام اختبار جدي للتعامل مع هذه الاضطرابات التي اتسعت رقعتها بوتيرة سريعة.

خالد هادي

تونس - شهدت تونس الأربعاء اندلاع المزيد من التظاهرات والاحتجاجات في عدد من الولايات (المحافظات) للمطالبة بالتنمية والتشغيل وغيرها من المطالب وسط محاولات من الحكومة لتطويقها بإجراءات تبدو محدودة وفقا للمتابعين، ما قد يدفع نحو تنكيز هذه الاحتجاجات. وبعد ساعات من إعلان رئيس الحكومة هشام المشيشي عن قرارات لفائدة ولاية قفصة (جنوب) خرج شباب للاحتجاج في هذه الولاية التي يتعطل فيها إنتاج الفوسفات أصلا، قبل أن تنضم ولاية باجة (شمال) إلى الولايات الغاضبة، حيث دخلت الولاية في إضراب عام الأربعاء.

وفي مواجهة الغضب الشعبي المتنامي جراء ارتفاع نسب البطالة والتهميش المزمن، أقرت الحكومة جملة من القرارات الطارئة لعدد من الولايات وأعلنت رئاسة الحكومة في ليلة الثلاثاء الأربعاء أن مجلسا وزاريا مضيقا أقر جملة من الإجراءات لدفع التنمية بقفصة شملت بالخصوص قطاعات الفلاحة والصحة والنقل وخلق مواطن الشغل.

وأضاف ترجمان في تصريح لـ"العرب"، "اليوم هناك مطالب كبيرة والحكومة لا تملك القدرة ولا الإمكانية لتحقيقها، والأهم أنها لا تملك رؤى وبرامج تنموية واستراتيجية لتحقيق ذلك، فتحاول إعطاء وعود لن تكون قادرة على الإيفاء بها، وهناك أطراف سياسية تسعى لتأميم الوضع على أمل أن تكون لها حصة في تسويات قادمة قد تصدر بعد 10 ديسمبر القادم".

وتابع "هناك أطراف سياسية تسعى للتصعيد خلال الفترة القادمة لأن هناك من يرى في حكومة المشيشي عبئا عليه ويريد أن تبلغ وضعها مأزوما لتستغل زيارات قادمة إلى تونس لتقديم نفسها منقادا للبلاد، وحكومة المشيشي قد يرفع عنها الثنائي التحالف الغطاء السياسي لفشلها وعجزها عن تجاوز الأزمات".

وترجح تونس نحت وطمأننة اقتصادية واجتماعية وسياسية لم تعرفها منذ الاستقلال وعمقت آثارها جائحة كورونا.

ولكن نجحت الحكومة في تجاوز عقبة اعتصام الكامور في ولاية تطاوين بالاستجابة إلى مطالب المحتجين، فإنها فتحت دون وعي منها الباب على مصراعيه لتتسبب في احتجاجات أخرى لانزعاج مطالبها عبر التهديد بخلق حقول الإنتاج، ما أفضى إلى حل أزمة بتعميق أخرى. وكان المشيشي أشاد بالتوصل إلى حل نهائي أزمة الكامور، بعيدا عن المعالجات الأممية، لافتا إلى أن الحل نفسه القائم على المفاوضات الاجتماعية سيتم اعتماده في حل مشاكل باقي المناطق المطالبة بالتنمية والتشغيل.

والتوسع نطاق الإضرابات والاحتجاجات الاجتماعية في أنحاء



الاحتجاجات تحاصر الحكومة التونسية

فما أن تلجا إلى فض هذه الاحتجاجات والدولة من خلال الاتهامات والفساد المشتري في المؤسسات، وما كشفه تقرير محكمة المحاسبات الذي لم يستثن من هم في واجهة الحكم".

وتابع "هناك عدم قدرة على التفاوض من قبل الدولة ما جعل الثقة مندومة مع المواطن، وعندما تظهر الدولة ضعيفة وغير قادرة على تحقيق الوعود يظهر استنقاع المواطن (...). نعيش أزمة سياسية ومالية واقتصادية خانقة، وهناك غلبان في الشارع ستكون له تداعيات خطيرة، فضلا عن رداءة في البرلمان وأزمة المالية العمومية".

وأشار المحلل السياسي إلى أنه لا يمكن المواصلة بهذه الطريقة، داعيا إلى "ضرورة تنظيم مؤتمر وطني وصياغة مشروع جديد تقدم فيه مختلف الأطراف رؤيتها من المنظمات الوطنية والأحزاب ومكونات المجتمع المدني، علاوة عن تغيير النظام السياسي والقانون الانتخابي القائم".

وتحذر أوساط تونسية من تداعيات هذه الاضطرابات المتنامية على تماسك الدولة خاصة أنها باتت تعرقل الإنتاج في العديد من المناطق كمدائن لإخضاع السلطات.

وبعد أن امتدت الأيدي المضخات النفط جنوب البلاد (الكامور) كوسيلة ضغط على السلطات، انتقلت الدعوى إلى باقي الجهات وانتشرت كالثار في الهشيم، فتعدت الاحتجاجات والمطالب على غرار الشغل والتنمية. وفي خضم هذه الموجة الجديدة من الاحتجاجات تجد السلطات التونسية نفسها ممزقة بين خيارين أحلامها مر؛

وصراعات، وغياب التنمية وفقدان هبة الدولة من خلال الاتهامات والفساد المشتري في المؤسسات، وما كشفه تقرير محكمة المحاسبات الذي لم يستثن من هم في واجهة الحكم".

وتابع "هناك عدم قدرة على التفاوض من قبل الدولة ما جعل الثقة مندومة مع المواطن، وعندما تظهر الدولة ضعيفة وغير قادرة على تحقيق الوعود يظهر استنقاع المواطن (...). نعيش أزمة سياسية ومالية واقتصادية خانقة، وهناك غلبان في الشارع ستكون له تداعيات خطيرة، فضلا عن رداءة في البرلمان وأزمة المالية العمومية".

وأشار المحلل السياسي إلى أنه لا يمكن المواصلة بهذه الطريقة، داعيا إلى "ضرورة تنظيم مؤتمر وطني وصياغة مشروع جديد تقدم فيه مختلف الأطراف رؤيتها من المنظمات الوطنية والأحزاب ومكونات المجتمع المدني، علاوة عن تغيير النظام السياسي والقانون الانتخابي القائم".

وتحذر أوساط تونسية من تداعيات هذه الاضطرابات المتنامية على تماسك الدولة خاصة أنها باتت تعرقل الإنتاج في العديد من المناطق كمدائن لإخضاع السلطات.

وبعد أن امتدت الأيدي المضخات النفط جنوب البلاد (الكامور) كوسيلة ضغط على السلطات، انتقلت الدعوى إلى باقي الجهات وانتشرت كالثار في الهشيم، فتعدت الاحتجاجات والمطالب على غرار الشغل والتنمية. وفي خضم هذه الموجة الجديدة من الاحتجاجات تجد السلطات التونسية نفسها ممزقة بين خيارين أحلامها مر؛

وصراعات، وغياب التنمية وفقدان هبة الدولة من خلال الاتهامات والفساد المشتري في المؤسسات، وما كشفه تقرير محكمة المحاسبات الذي لم يستثن من هم في واجهة الحكم".

وتابع "هناك عدم قدرة على التفاوض من قبل الدولة ما جعل الثقة مندومة مع المواطن، وعندما تظهر الدولة ضعيفة وغير قادرة على تحقيق الوعود يظهر استنقاع المواطن (...). نعيش أزمة سياسية ومالية واقتصادية خانقة، وهناك غلبان في الشارع ستكون له تداعيات خطيرة، فضلا عن رداءة في البرلمان وأزمة المالية العمومية".

وأشار المحلل السياسي إلى أنه لا يمكن المواصلة بهذه الطريقة، داعيا إلى "ضرورة تنظيم مؤتمر وطني وصياغة مشروع جديد تقدم فيه مختلف الأطراف رؤيتها من المنظمات الوطنية والأحزاب ومكونات المجتمع المدني، علاوة عن تغيير النظام السياسي والقانون الانتخابي القائم".

وتحذر أوساط تونسية من تداعيات هذه الاضطرابات المتنامية على تماسك الدولة خاصة أنها باتت تعرقل الإنتاج في العديد من المناطق كمدائن لإخضاع السلطات.

وبعد أن امتدت الأيدي المضخات النفط جنوب البلاد (الكامور) كوسيلة ضغط على السلطات، انتقلت الدعوى إلى باقي الجهات وانتشرت كالثار في الهشيم، فتعدت الاحتجاجات والمطالب على غرار الشغل والتنمية. وفي خضم هذه الموجة الجديدة من الاحتجاجات تجد السلطات التونسية نفسها ممزقة بين خيارين أحلامها مر؛

هايتي تعترم فتح قنصلية بالصحراء المغربية

الرباط - أعلن المغرب مساء الثلاثاء أن جمهورية هايتي قررت فتح قنصلية عامة لها بمدينة الداخلة في إقليم الصحراء المغربية، في خطوة تعزز موقف الرباط التي تنتهج منذ فترة دبلوماسية القنصليات في مسعى منها لتثبيت مبادرتها الرامية لحل النزاع حول الصحراء والمتمثلة في منحها حكما ذاتيا موسعا لكن تحت سيادة المملكة.

وحسب مراقبين، يأتي هذا الإعلان بعد إعلانات متتالية وتحركات دعت الموقف المغربي على غرار فتح دولة الإمارات لقنصلية في مدينة العين، وذلك بالرغم من الاستقراوات التي تقوم بها جبهة البوليساريو الانفصالية بهدف إرباك جهود الرباط.

وقالت وزارة الشؤون الخارجية المغربية في بيان، إن "وزير الشؤون الخارجية بجمهورية هايتي كلود جوزيف أعرب، في رسالة موجهة إلى نظيره المغربي ناصر بوريطة، عن رغبة بلاده في فتح قنصلية عامة تحتضنها مدينة الداخلة بجنوب المملكة".

ويرتقب أن تكون قنصلية هايتي في الداخلة أول قنصلية لبلد من خارج الدول العربية والأفريقية التي افتتحت قنصليات لها بالصحراء. ويرتفع بذلك إجمالي القنصليات بإقليم الصحراء إلى 18، بعد إعلان الأردن عزمه افتتاح قنصلية عامة له بمدينة العين، كبرى حواضر الصحراء، وهو ثاني بلد عربي يقوم بهذه الخطوة بعد الإمارات.

ويشهد إقليم الصحراء منذ العام 1975 نزاعا بين المغرب وجبهة البوليساريو، وذلك بعد إنهاء الاحتلال الإسباني وجوده في المنطقة.

وتحول النزاع إلى مواجهة مسلحة بين الجانبين، توقفت عام 1991، بتوقيع اتفاق لوقف إطلاق النار، برعاية من الأمم المتحدة.

وتقترح الرباط حكما ذاتيا موسعا تحت سيادتها، بينما تدعو البوليساريو إلى استفتاء لتقرير المصير، وهو طرح تدعمه الجزائر التي تاوي عشرات الآلاف من اللاجئين من الإقليم.

ومؤخرا، شهد معبر التكررات الحدودي مع موريتانيا تصعيدا لافتا بعد أن عطل الانفصاليون حركة السير والنقل ما أرغم الرباط على إطلاق عملية عسكرية خائفة أعادت من خلالها الهدوء إلى المنطقة.

وبحسب ما أوضح مسؤول حكومي مغربي، حافظت القوات المغربية على موقعها في المنطقة بعد هذه العملية انسجاما مع القرار الذي اتخذه العاهل المغربي الملك محمد السادس "لفرض النظام وضمان حركة تنقل أمنة وانسيابية للأشخاص والبضائع في هذه المنطقة"، وتفاذي أي توغل لعناصر من جبهة البوليساريو.

الوضع الصحي الغامض للرئيس الجزائري يلقي بظلاله على الحياة السياسية

صابر بليدي

آخر يوم من شهر ديسمبر، كما يتوجب أيضا التصديق على الدستور الجديد في غضون الـ30 يوما التي تلي الاستفتاء الشعبي، إلى جانب مختلف القرارات والمفاتيح التي تستوجب تصديقه، بموجب الصلاحيات التي يمنحها إياه دستور البلاد.

السلطات الجزائرية فندت الأخبار المتداولة حول وفاة الرئيس عبد المجيد تبون في مستشفى في مدينة كولونيا الألمانية

ونقل المستشار الرئاسي عبد الحفيظ علاهم، على لسان ابنه خالد تبون، أن "الفريق الطبي المرافق لرئيس الجمهورية بصدد وضع التقرير النهائي لعودة الرئيس تبون للجزائر، وأنه انتهى البروتوكول الصحي وهو في فترة نقاهة"، وهو ما يعتبر ردا على الأخبار التي تم تداولها في الساعات الأخيرة حول وفاته هناك، واستعدادات السلطة لإعلان الخبر للرأي العام الداخلي والخارجي.

وزير الخارجية الحالي صبري بوقادوم كمرشح للسلطة". ويرى متابعون للشأن الجزائري أن "أداء ونسب المصالح الصحي إعلاميا، هو الذي ساهم في تغذية الشائعات والتخمينات في العديد من الدوائر الإقليمية والدولية، وأن التطمينات المقدمة في بيانات الرئاسة بانت غير مقنعة في ظل غياب أي ظهور للرجل بالصوت والصورة، فضلا عن مبالغة الإعلام الرسمي في حملة الطمأننة التي دفعت مديرية إعلام المستشار الألمانية أنجيلا ميركل إلى تنفيذ إضافات وردت على لسانها في الرسالة التي وجهتها لتبون في المستشفى الذي يتلقى فيه العلاج".

وبات تأخر عودة الرجل إلى مهامه الدستورية في قصر المرادية مصدر قلق حقيقي في الجزائر، بعدما أدى غيابه لحد الآن إلى تعطيل العديد من الملفات والقرارات المتعلقة باجتماعات مجلس الوزراء التي تنعقد كل أسبوعين على أقصى تقدير، والتعديل الحكومي الذي كان مبرمجا بعد تعديل الدستور، فضلا عن التصديق على قانون المالية للعام 2021.

وتنص التشريعات المعمول بها في الجزائر على أن "رئيس الجمهورية يوقع على قانون المالية في أجل أقصاه

الترقب الحذر، خاصة في ظل المخاوف من تكرار تجربة الفراغ المؤسسي في الظروف الداخلية والإقليمية المحيطة بالبلاد.

وجاء دخول ابن الرئيس خالد تبون على خط الإعلام الرئاسي كمصدر أساسي للمعلومات عن الملف، خطوة في طريق تكرار سيناريو الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، لما كان شقيقه ومستشاره الشخصي سعيد بوتفليقة هو المحتكر للملف، رغم أن الأمر يتعلق برئيس الجمهورية وبحق الشارع في معرفة الحقيقة.

وكانت العديد من المواقع الإخبارية قد تناولت خبر وفاة الرئيس الجزائري في مستشفى ألماني، على غرار موقع "أفريك كوم" الناطق بالفرنسية، الذي أعلن عن "دخول السلطات العليا في البلاد مرحلة تهيئة الأجواء لإعلان الخبر للرأي العام الداخلي والدولي، وأدرجت المسألة في مضمون اللقاء الذي جرى بين رئيس الوزراء الجزائري عبدالعزيز جراد والسفيرة الألمانية في الجزائر".

وذهب الموقع إلى "سرد دخول قيادة الجيش في مشاورات للبحث عن خليفة لتبون، وطرحت العديد من السيناريوهات الممكنة لتعمير وفاة الرئيس، والذهاب إلى انتخابات رئاسية مبكرة، وطرحت اسم

عن دخوله في حجر صحي طوعي إثر وصول الدعوى إلى بعض كوارر رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة.

وجاء تنفيذ الرئاسة الجزائرية وسط انتقادات شديدة لآداء الإعلام الرئاسي في الملف الصحي لرئيس البلاد، فرغم محاولة الظهور في ثوب الهيئة الاتصالية لتفادي التعيم الذي خيم على تجربة التعامل مع ملف الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، إلا أنها أخفقت في إقناع الرأي العام وأظهرت نقاط ظل غدت الإشاعات وحالة



غياب تبون عن البلاد خلف فراغا زاد من الشائعات بشأن صحته

الرئيس تبون في بعض المواقع الإخبارية والتبديت الإلكترونية، وعبر وسائل إعلام أجنبية على غرار قناة روسيا اليوم والمباين والجزيرة.

وحسب ما أعلن عنه من طرف رئاسة الجمهورية، يتواجد تبون منذ الـ28 من أكتوبر الماضي في مستشفى بالمانيا للعلاج من إصابته بوباء كورونا، وكان قبلها قد أحيل إلى مستشفى عين النعجة العسكري بالعاصمة، بعد إعلانه في صفحته الرسمية على الفيسبوك

وفندت السلطات الجزائرية الأخبار المتداولة حول وفاة الرئيس عبد المجيد تبون في مستشفى ألماني يقع في مدينة كولونيا، وجددت طمأننتها للرأي العام حول ما أسمته بـ"تمائل رئيس الجمهورية للشفاء وتواجده حاليا في فترة نقاهة، وقرب عودته للبلاد".

وصرح المستشار الرئاسي عبد الحفيظ علاهم بأن "الرئيس تبون يستجيب بشكل إيجابي للعلاج، وأن ابنه خالد المتواجد معه في ألمانيا طمأنته بأن والده في حالة صحية أفضل مما كان عليه في السابق، وستكون عودته للبلاد قريبة".

وعمدت مديرية الإعلام في رئاسة الجمهورية إلى تسريع تنفيذها للأخبار التي راجت في الأونة الأخيرة حول وفاة